# الأول الفصل

# الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

## للدراسة العام الإطار :الأول المبحث

- تمهيد
- مشكلة البحث
- اهداف البحث
- اهمية البحث
- اسباب اختيار البحث
- فرضيات البحث
- منهجية البحث
- متغيرات البحث
- حدود البحث
- مصادر جمع البيانات والمعلومات
- مصطلحات البحث
- الدراسات السابقة
- التعقيب على الدراسات السابقة

# المبحث الأول

# الإطار العام للبحث

## تمهيد

نتيجة لانتشار العولمة في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في أنشطة الشركات، في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حالياً والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، فقد أصبح لزاماً على أعضاء مجالس إدارة الشركات وأعضاء جهازها الإداري انتباها أكثر وحرصاً متزايداً على ضبط أنشطتها، من خلال معايير وضوابط أكثر دقة للمحاسبة على نتائج حسن إدارة هذه المؤسسات

وفي ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين، خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بمهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة من العقد الماضي نتيجة انهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل :شركة (Enron) و (Worldcom)وشركة (Arthur Andersen)، فقد ساهم ذلك في ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء والممارسات المحاسبية) (الرحيلي، 2008 ، ص 180 )، من خلال وجوب توفر العديد من الإجراءات التي تضمن شفافية سير العمل، والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار.

وقطاع المصارف شأنه شأن باقي قطاعات الأعمال، يحتاج أيضاً إلى أن يتم إدارته وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة الملائمة لطبيعة أعماله، وهذا الإطار أصبح يعرف باسم الحاكمية المؤسسية، مما يساعد على نجاح الأداء وتحقيق المساءلة في تلك المصارف ويجعلها أكثر إفصاحاً وشفافية (الارياني، 2008 ، ص 3)، حيث ترتبط هذه الحاكمية بأربعة أطراف أساسية هي: المراجع الخارجي ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجع الداخلي . وتعتبر لجنة المراجعة من ركائز حاكمية المؤسسات، حيث إن نجاح حاكمية المؤسسة في

المنظمة يعتمد على نجاح لجنة المراجعة فيها، والفشل في العضوية أو الشكل أو دور لجنة المراجعة يؤدي إلى حدوث فجوة في حاكمية المؤسسات والنظام الموضوع في المنظمة (الجعيدي، 2007 ، ص 65 )، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان المراجعة بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف إلى تحسين وتطوير نظم الرقابة الداخلية، ودعم فاعلية واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي والداخلي على السواء (السويطي، 2006 ، ص 2).

ونظراً للدور المهم الذي تقوم به لجان المراجعة في الشركات، وحرصاً من سلطة النقد اليمنية على دعم وسلامة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي اليمني، فقد نصت المادة رقم ( 41 ) من قانون المصارف لعام 2002 في اليمن" بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته، تكون غالبية أعضائها من غير الموظفين والمسئولين في المصرف"، وقد أكد على ذلك أيضا دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين الصادر عن سلطة النقد في المبدأ الثالث منه بالقول "يتوجب على المصارف أن تقوم بمهام التدقيق الداخلي من تدقيق العمليات والبيانات المالية للتأكد من صحتها ومن كفاءة وفعالية الإجراءات المتخذة، وإعداد تقارير منفصلة ودورية عن نتائج التدقيق ورفعها إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بهدف تعزيز ثقة المودعين وحماية حقوقهم والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي".

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور وأهمية وجود لجان المراجعة، والتعرف على مدى فاعليتها في بنك اليمن والكويت.

## مشكلة البحث

يتطلع المستثمرون وأصحاب المصالح في البنوك إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة، من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الشفافية في البيانات المالية المنشورة وتعزيز الثقة في الأداء، الأمر الذي يفرض ضرورة قيام لجان المراجعة بدورها المنوط بها على خير وجه، لذلك فإن في مدى اضطلاع تلك اللجان بدورها في هذا الخصوص يعتبر أمراً ضرورياً ومهماً في دعم أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي في تلك البنوك، وهو ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه والتعرف على مدى فاعلية تلك اللجان فيما يتعلق بالجهاز المصرفي في اليمن وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيس التالي:

**ما علاقة إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي؟**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماهي علاقة خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي ؟

2. ما مدى التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟

3. ما مدى توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟

## أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي.

2-دراسة مدى التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟

3-معرفة مدى توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟

## أهمية البحث

نظراً للدور المهم المحاط بلجان اداره مراقبه الجودة في البنوك فإنها تسهم في تسليط الضوء على عمل لجان مراقبه الجودة ومدى الاضطلاع بدورها، مما ينعكس ايجابياً على اداء الادارة المصرفية ويقوي بالتالي من الدور المصرفي في ضبط كافة العمليات والافصاح عنها بشفافية وحذا يعد امرا مفيدا في دعم الاستقرار وتحقيق السلامة المصرفية وزياده الموثوقية في البيانات المالي

**اسباب اختيار البحث :**

1. عنوان الموضوع يتماشى مع التخصص
2. الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع
3. الميول الشخصي لمشاركه ما تم اخذه من التخصصين ( الإدارة -المحاسبة) من خلال دراستنا

**متغيرات البحث**

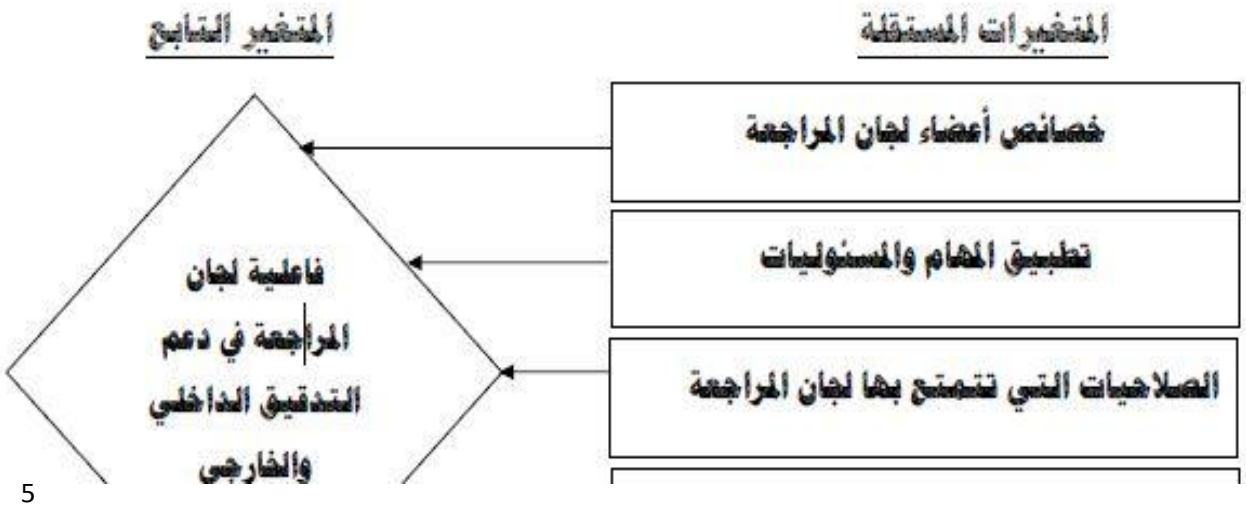
**أولاً :المتغيرات المستقلة**

1. خصائص أعضاء لجان المراجعة.
2. الالتزام بتطبيق المهام والمسئوليات.
3. الصلاحيات التي تتمتع بها لجان المراجعة.

**ثانياً :المتغير التابع**

التدقيق الداخلي والخارجي

**نموذج البحث**



## فرضيات البحث

**1-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **بين** خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي.

**2-** لا يوجد أثر ذو دلالة بين التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

**3-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي

## منهجيه البحث

المنهج التحليلي الوصفي: وهذا من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بموضوع دور اداره مراقبي الجوده واثرها في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي للجمهورية اليمنية.

**شكل ( 1.1 ) نموذج الدراسة**

## حدود البحث

زمنيه : 2020-2021

مكانيه: مكاتب المحاسبين و القانونيين و المراجعين و المدققين.

موضوعيه: دور اداره مراقبي الجودة واثرها في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية.

## مصادر جمع البيانات والمعلومات:

1. البيانات الأولية:

يتم الحصول عليه من خلال استمارة الاستبيان

2.البيانات الثانوية :

يتم الحصول عليها من المراجع العربية والأجنبية التي يتناولها موضوع ومن الدراسات السابقة.

**مصطلحات البحث**

**1 . إدارة الجودة :-**

**هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها وعن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة للعميل والعملية وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة**

**2. لجنة المراجعة Audit committee**

هي لجنة منبثقة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضاؤها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مهامها ومسئولياتها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها .وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية ومراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة ونتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلي.

**3.المراجعة لجان فاعلية Audit Committees Effectiveness**

تتمثل في مدى قدرة هذه اللجان على أداء الأدوار والواجبات والمهام المحددة لها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، من خلال توافر الخصائص والخبرات والموارد اللازمة لقيامها بمهامه وتحمل مسئولياتها الرقابية(السويطي، 2006 ، ص12)

**4.لجنة بلوريبون Blue Ribbon Committee (BRC)**

هي لجنة تم تشكيلها من قبل هيئة الأوراق المالية وبورصة نيويورك للأوراق المالية والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية، حيث قامت بإصدار تقريرها في عام 1999 الذي تضمن عشر توصيات وخمسة مبادئ إرشادية تهدف إلى تحسين فاعلية لجان المراجعة(قراقيش، 2009ص 11).

### 5.قانون سيربنس أوكسلي Sarbanes-Oxley Act (SOX)

هو قانون شرعه الكونغرس الأمريكي في تموز من العام 2002 ، وذلك بعد ظهور عدد من الفضائح المهمة والأكثر انتشاراً والمتعلقة بشركات كبرى مثل (World com &Enron) حيث ، اقترح معايير تتعلق بلجان المراجعة في الشركات المدرجة في البورصة (أبو ميالة، 2007ص 9).

### 6.لجنة تريدوي Treadway Commission

هي لجنة تشكلت عام 1985 لدراسة التقارير المالية الاحتيالية والطرق الكفيلة لمنع غش التقارير المالية في الشركات الأمريكية، وقد أصدرت تقريرها عام 1987 الذي أكد على أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية، وتضمن توصيات بهدف زيادة فاعلية لجان المراجعة

(جربوع، 2005 ، ص189).

### الدراسات السابقة

اولا: الدراسات السابقه للمتغير المستقل..

### 1- زين العابدين عالم مصطفي :2003:

تناولت الدراسة أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء المنشأت بالتطبيق علي أساتذة التجارة بجامعة النيلين (لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال من جامعة النيلين )تمثلت مشكلة الدراسة في وترها أن المنشأت تواجه ضغوطاً وتحديات تظهر في إتساع المؤث ا رت التي تحد من إستقار تحقيق أهدافها ، وقد إتبع الباحث المنهج الوصفي وتحليل المشكلة وصولاً الي النتائج والتوصيات ،أ فروض الدراسة تكمن في وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مقومات إدارة الجودة الشاملة يهدف لتحسين أداء المنشأت ،وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين إتجاهات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ،ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات تحسين الأداء يزيد بدرجة أكبر بإتباع إدارة الجودة الشاملة وتم قبول الفرضيات وأما التوصيات أهمها في العمل علي إختزال أساليب العمل الروتينية الجامدة ،والتغذية العكسية للمعلومات بين إدارات الكلية المختلفة ،وعلي المدير المباشر تقديم الدعم

## 2- عبد العزيز محمد احمد إدريس، 2009م:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر إدارة الجودة الشاملة علي جودة خدمات المياه بالسودان، دراسة حالة هيئة مياه الولاية الشمالية، حيث تمثلت مشكلة في الأسئلة التاليــة:

ما مدى تحقيق رضا المستهلك عند تقديم الخدمة؟ هل يتوافر نظام للرقابة علي الجودة؟ وما مدى

توافر قيادات إدارية تؤمن بضرورة الجودة الشاملة؟ وهل هناك تحسين مستمر للجودة بالهيئة؟

تم استخدام منهج برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتكرارات والنسب المئوية ومربع كآية.

**فرضيات الدراسة منها ما يلي:**

هنالك علاقة بين رضا المستهلك وجودة أداء الخدمة، هنالك علاقة بين وضع نظام للرقابة علي

الجودة ومستوى جودة أداء الخدمة، هنالك علاقة بين توافر قيادات إدارية تؤمن بضرورة الجودة

الشاملة ومستوى جودة أداء الخدمة، وهنالك علاقة بين التحسين المستمر بالجودة ومستوى جودة أداء الخدمة.

النتائج تم اثبات صحة كل فرضيات الدراسة.

أما التوصيات زيادة اهتمام الإدارة بقياس مستوى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها، وأن تولي الهيئة جانب نظام الرقابة علي الجودة بالمزيد من الاهتمام بتحديد الانحرافات عن المعايير

الموضوعة، وأن تولي القيادات الإدارية بالهيئة المزيد من الاهتمام بالعمل وفق خطة استراتيجية

## 3- دراسة أدم يعقوب أبكر حماد : 2014م:

تناولت هذه الد ا رسة أثر تطبيق جودة الخدمات المصرفية علي تحقيق رضا الزبون بالتطبيق علي مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ،وتمثلت مشكلة في ماهي قوة واتجاه العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية ورضا الزبائن والعلاقة بين ملموسية الخدمة المصرفية ورضا الزبون واتجاه العلاقة بين الاعتمادية ورضا الزبون وكيفية تحديد العلاقة بين الاستجابة ورضا الزبون.

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الخلفية النظرية لموضوع الدراسة.

فرضيات الدراسة تمثلت في الأتي:

هناك علاقة إرتباط بين الملموسية ورضا الزبون ،وتوجد علاقة إرتباط بين الإعتمادية ورضا

الزبون،وهناك علاقة إرتباط إيجابية معنوية بين الإستجابة ورضا الزبون.

النتائج والتوصيات:

النتائج يلتزم المصرف بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة، موظفو المصرف يهتمون بمشاكل

الزبائن من خلال تقديم الحلول المرضية إدارة المصرف تحرص علي تقديم الخدمة بشكل صحيح من المرة الأولي.

أما التوصيات علي المصرف السرعة في الإجراءات وتقديم الخدمة للزبون في فترة قصيرة لتفادي الازدحام ،علي المصرف ضرورة إدارة فترة انتظار العملاء والاهتمام والسرعة في الرد علي شكاوي الزبائن والعمل علي حلها للحفاظ علي الزبائن.

## ثانيا: الدراسات السابقة للمتغير التابع "التدقيق الداخلي"

1- دراسة المرعي، (2009) بعنوان :

دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الاردنية: "دراسة ميدانية" هدفت الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية والنشطة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث بتوزيع استبانتين وزعت على فئتين من المعنيين بالتدقيق الداخلي في شركات التأمين الاردنية البالغ عددها (11) شركة مسجلة في سوق عمان المالي في مركز إيداع الوراق المالية، حيث تم توزيع (11) استبانة على الفئة الأولى وهم المدققين الداخليين ومديري دوائر التدقيق الداخلي ، وكذلك تم توزيع (11) استبانة على الفئة الثانية، ومن خلل من عينة الدراسة والذين هم أعضاء لجان التدقيق والبالغ عددهم (41) شخصا استخدام الحصاء الوصفي (الاختبار الثاني) لفحص البيانات الدراسية؛ ولاختبار فرضياتها تبين أنه يوجد للجنة التدقيق ادور في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وفي مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والتأكد من التزام التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الدارية وانظمة، والمساهمة في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي فيها، ولم تجد فروقات جوهرية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق فيما يتعلق بدور اللجان في تحسين خطة العمل، وأن هنالك فروقات ذات دللت إحصائية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق فيما يتعلق بدور اللجنة في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ومراجعة أنشطته، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل التشريعات التي تعزز من دور لجان التدقيق في تحسين التدقيق الداخلي

2_دراسة رضوان، (2012)

بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء -13

." معايير التدقيق الدولي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الداره في إدارة المخاطر في البنوك، ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها أنّ أداء المدقق الداخلي يتسم إدارة المخاطر في مجال بالموضوعية والكفاءة المهنية، وأنّ هنالك تعاونا بين قسم التدقيق الداخلي وتبادل المعلومات، وأنّ التدقيق الداخلي يُسهم في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد دورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر ومواجهتها وتقييمها، وبضرورة اهتمام التشريعات الخاصة بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسامه، ومؤهلات .العاملين فيه، حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

3_ دراسة زويلف والعبدلي (2012)

بعنوان أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للوراق المالية هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للوراق المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للوراق المالية، واشتملت عينة الدراسة على مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين .والانظمة) مجتمعة ومنفردة في جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات

**التعقيب على الدراسات السابقة**

*اوجه الاتفاق والاختلاف في الدراسات السابقة:

1-اتفقت الدراسات السابقة في منهجيه ب استخدام المنهج التحليلي الوصفي

2-اتفقت الدراسات السابقة في استخدام اداة الاستبيان لجمع البيانات

3-اختلفت الدراسات السابقة عن باقي الدراسات بأنها تمت في بلدان عربيه مختلفة ودراستنا في الجمهورية اليمنية

4-اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها لم تتناول بالمتغيرين

5-اختلفت دراستنا بأنها نادره فجميع الدراسات تحدثت عن المتغير المستقل والتابع كلٍ على حدة ولم تتحدث عن المتغيرين بشكل عام

# الفصل الثاني

## ادارة مراقبي الجودة

**المبحث الأول :ادارة مراقبي الجودة ولجان المراجعة والعوامل التي ساهمت في ظهورها**

**تمهيد .**

- **نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة.**
- **مفهوم لجان المراجعة.**
- **أهداف لجان المراجعة.**
- **العوامل التي ساهمت نحو تشكيل لجان المراجعة.**

**المبحث الثاني :التدقيق الداخلي**

- تعريف التدقيق الداخلي
- اهداف التدقيق الداخلي
- **اهميه التدقيق الداخلي**
- **عوامل تطور وازدياد اهمية وظيفة التدقيق الداخلي**
- انواع التدقيق الداخلي

# المبحث الأول

# ادارة مراقبي الجودة ولجان المراجعة والعوامل التي ساهمت في ظهورها

## 1.1.2تمهيد

أصبح الاهتمام بالجودة ظاهرة عالمية وأصبحت المنظمات والحكومات في العالم توليها اهتماما خاصا، اذ أصبحت الجودة هي الوظيفة الأولى لأي منظمة وفلسفة إدارية وأسلوب حياة لأي منظمة لتمكنها من الحصول على ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة سريعة التغيير، وظهور الأسواق العالمية وتزايد طلبات المستهلكين للجودة وزيادة حدة المنافسة مما أدى إلى أن أصبحت الجودة سلاحا استراتيجيا للحصول على ميزة تنافسية.

وقد أدى إدراك أهمية الجودة كسلاح استراتيجي للحصول على ميزة تنافسية إلى تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وهي فلسفة قائمة على أساس مجموعة من الأفكار الخاصة بالنظر إلى الجودة على أساس أنها عملية دمج جميع أنشطة المنظمة ووظائفها ذات العلاقة للوصول إلى مستوى متميز من الجودة، وتصبح الجودة مسؤولية كل فرد في المنظمة مما يعظم أداء المنظمة.

## 2.1.2 نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة

### أولاً :نشأة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت فكرة تشكيل لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & McKesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1967 أوصى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تكون من ضمن مسئولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام 1972 أوصت هيئة تداول

الأوراق المالية(SEC) شركات المساهمة بإنشاء لجان للمراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة (سليمان، 2006 ، ص139 ).

وفي عام 1974 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية(SEC) نشرتها رقم ( 165 ) التي تطلب فيها ضرورة الإفصاح عن وجود لجنة مراجعة في الشركات المدرجة في البورصات، وفي عام 1978 أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) قرار يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق المالي بإنشاء لجان مراجعة مكونة من أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين، وفي عام 1979 قررت بورصة نيويورك (NYSE) استخدام لجان المراجعة، وهو ما شجعته هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وكذلك معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) (علي وشحاته، 2003 ، ص 197 – 198 ).

وفي عام 1987 تم تشكيل الهيئة الوطنية لحماية البيانات المالية من الغش (The Treadway Commission) والتي أوصت أن تقوم جميع الشركات العامة بتشكيل لجان مراجعة مكونة بالكامل من أعضاء مستقلين، وقد أصدرت اللجنة في تقريرها توصيات بهدف زيادة فعالية لجان المراجعة ومن أهمها: (Treadway,1987,P. 12)

1. ضرورة قيام هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بإلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين عن الإدارة.
2. يجب أن تمتلك لجان المراجعة الموارد والسلطة الملائمة لتنفيذ مسئولياتها.
3. يجب أن تتمتع لجان المراجعة بالمعرفة واليقظة والفاعلية وتراقب عمليات الإبلاغ المالي ونظم الرقابة الداخلية في الشركة.
4. ينبغي أن تقوم لجان المراجعة بإعداد ميثاق مكتوب يحدد واجباتها ومسئولياتها.
5. ضرورة قيام لجان المراجعة بمراجعة تقييم الإدارة حول مدى استقلالية المدقق الخارجي.

هذا ورغم تلك المحاولات الجادة لتعزيز دور لجان المراجعة، إلا أن تقوية أداء تلك اللجان وتحسين فاعليتها وتعزيز استقلاليتها يعود الفضل فيه إلى لجنة Blue Ribbon Committee
(BRC) التي تشكلت في 28 سبتمبر 1998 ، من خلال توصياتها العشرة التي أصدرتها في تقريرها في 14 ديسمبر1999 من أجل تقوية وتعزيز دور لجان المراجعة (السويطي،2006،ص93 ).

وفي يوليو من العام 2002 ، صادق الكونغرس الأمريكي على قانون (Sarbanes-Oxley) وذلك بعد انهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة، حيث أكد القانون على أهمية مراعاة حوكمة الشركات من حيث انتهاج آليات دورية وسريعة لتوفير الإفصاح والشفافية في القوائم المالية،
بالإضافة إلى الإلزام بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مستقلين تكفل عنصر الاستقلالية لمدقق الحسابات الخارجي ،وتدعيم فعالية التدقيق الداخلي (قراقيش، 2009 ،ص 1-16) .

**ثانياً :نشأة لجان المراجعة في المملكة المتحدة**

تعود نشأة لجان المراجعة في بريطانيا إلى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر، عندما كان لشركة السكك الحديدية البريطانية Great Western Railway Company لجنة مراجعة تابعة لها، والتي أصدرت تقريرها في عام 1972 موضحاً المهام التي كانت تقوم بها، وأقرت فيه بأن المدقق الخارجي قام بعمله على أكمل وجه، وأوصت باستمرار عمله مع الشركة. وفي عام 1978 نصحت بورصة لندن للأوراق المالية الشركات البريطانية المدرجة فيها بتشكيل لجان مراجعة، في حين يعود الانتشار الساحق لتشكيل هذه اللجان في بريطانيا إلى عام 1980 عندما دارت نقاشات واسعة حول دور حوكمة الشركات وواجبات المديرين غير التنفيذيين، كما زاد الاهتمام بتشكيلها بفضل تقريري لجنة Treadway Commission في أمريكا وتقرير لجنة MacDonald في كندا، لدرجة أن ثلثي الشركات البريطانية أفصحت عن وجود لجان المراجعة تم تشكيلها بشكل اختياري .وفي عام 1991 أصدر معهد المحاسبين والقانونين في إنكلترا وويلز (ICAEW) توصياته بتطبيق مفهوم لجان المراجعة ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها (السويطي، 2006 ، ص77 ).

وفي مايو 1991 تم تشكيل لجنة مراجعة الشئون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم
كدبوري (Cadbury)والتي أوصت في تقريرها النهائي عام 1992 بأنه يتعين على الشركات المساهمة تشكيل لجان مراجعة خلال العامين القادمين، وأن تقوم هذه اللجان بوضع ميثاق مكتوب يحدد مهامها، وأن تجتمع بمدقق الحسابات الخارجي مرة على الأقل في العام دون حضور الإدارة (الفرح، 2001 ، ص35 ).

وفي عام 2003 تم نشر تقرير Robert Smith الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسئوليات لجان المراجعة في بريطانيا وكيفية الإفصاح عن هذه المسئوليات في التقارير السنوية للشركات، وتمت التوصية بتطبيقه على الشركات البريطانية المدرجة بعد الأول من يوليو من العام نفسه (السويطي، 2006 ، ص7 ) .

### 3.1.2 مفهوم لجان المراجعة

لقد عرف البعض لجنة المراجعة بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسئولة عن الأشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات" (سليمان، 2006 ، ص 14).

وعرفها (Arens, et. al, 2010, p.84) " بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين ."

و أشار (Andrew and Goddard, 2000)في دراستيهما إلى مفهوم لجنة المراجعة بالقول

"بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسئوليتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، ومراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق ونتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي."

هذا وقد عرفها (الذنيبات، 2006 ، ص181 ) "بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة

مساءلة الإدارة ".

وعرفها (حماد، 2005 ، ص 194 – 201) " بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، والقيام بمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة" .

كما عرفها (علي وشحاته، 2007 ، ص313) "بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة، بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة."

وحول ما سبق يتضح من تلك التعريفات أنها تشترك في العناصر التالية:

1. يتم اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة، ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.
2. تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.
3. يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة.
4. مسئولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
5. تعمل لجان المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

### 4.1.2 أهداف لجان المراجعة

تهدف لجان المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسئولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي (توماس وهنكي،1989 ، ص195 ).

ويرى (Persaud and Mason, 2000, p.7) أن الهدف من تشكيل لجان المراجعة تتمثل في أربعة عناصر رئيسة:

1. مساعدة المدقق الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
2. الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.
3. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.
4. التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

كما جاء أيضاً بأن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً من حيث (السويطي، 2006 ، ص58-59):

1 . منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة تتم

على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.

2 . ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.

3.التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

4 . التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.

5 . التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.

6 . العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوي تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.

7 . الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

8 . التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

### 5.1.2أهمية لجان المراجعة

تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل :مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي(سليمان، 2006، ص 144 – 148):

1 . أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة و المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2 . أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي : لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة،

وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3 . أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي : تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4 . أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية :إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

### 6.1.2 العوامل التي ساهمت في تشكيل لجان المراجعة في الشركات

لقد ساعدت كثيراً من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والبنوك نحو تشكيل تلك اللجان، وأهم هذه العوامل ما يلي (علي وشحاته،2007 ،ص 314 ):

1 . تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.

2 . زيادة رغبة الشركات والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

3 . زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.

4 . التناقض الموجود بين مدققين الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المدقق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات.

5 .وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

6 . حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

7 . الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن العوامل التي ساهمت أيضاً في تشكيل لجان المراجعة حسب (سليمان،2006 ،ص144 )

مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

# المبحث الثاني

## التدقيق الداخلي

### 1.2.2تمهيد

نظراً للتغيرات القتصادية التي شهدها المحيط القتصادي، عرف حجم المؤسسات الاقتصادية تطورا مما ساعد على ظهور نوعين من التدقيق، تدقيق داخلي وآخر خارجي. البيانات، وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية ذات المصداقية العالية، يسمى بالتدقيق، الذي يعرف على أنه عبارة عن فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها بهدف التأكد من صحة بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الهداف المسطرة، ولعل هذا ما أدى بالمؤسسات إلى استخدام ما ملحوظاً، حيث أصبحت هذه المؤسسات تتميز بكبر حجمها وتعدد وظائفها، مع العمل على دعمها اجراءات التدقيق الداخلي، فاستخدام المؤسسة لمعايير الداخلي، لن هذا الخير يعتبر إحدى الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، كونه يساعد في تقييم أداء أي وظيفة وعلى الرغم من اختلف كل التدقيقين إل أن المؤسسات تعتمد في مجال الرقابة الداخلية على التدقيق من وظائفها، وذلك بالاعتماد على مختلف مبادئ وا

خاصة بمهنة التدقيق الداخلي من طرف شخص مؤهل (المدقق)، يعتبر إجراء فعالً لاحداث عمليات استمراريتها بالاعتماد على تطبيق معايير ومواصفات عدة لها تمكن المدقق من التحقق والتدقيق في تؤثر على المؤسسة بزيادة ربحيتها وتحسين إنتاجيتها مما يضمن للمؤسسة المحافظة على بقاءها إن الجودة بمعناها العام هي درجة التناسق والانسجام بين ما يتوقعه العميل وبين ما يتم تحقيقه، فهي التكامل والتفاعل بين مختلف أنشطة وحدات المؤسسة، وبالتالي يتم تحسين جودة الداء داخل المؤسسة وتطوير أو معيار تعتمد عليه لقياس مدى تحقيقها للهداف المسطرة. يعتبر محور أساسياً وفعالً في إنجاح عملية تطبيق معاييرها ومواصفتها كما يعتبر آلية تمكن من نجاح أهدافها وتحسين العمليات المتعلقة بمعاييرها داخل المؤسسة غالبا ما يكون كل هذا مرتبطا بالداء الجيد فهو العمليات القائمة بالمؤسسة لغاية تقييم فاعلية نظام الجودة المتبع وبهدف معرفة مدى قدرتها على تحقيق

### 2.2.2 تعريف التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي: -هو وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفوء وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الدارة، وذلك بإستخدام طريقة مخططة ومنظمة (9909) لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي. (الذنيبات_2012)

### 3.2.2 أهداف التدقيق الداخلي :

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.

2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تسجيلها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.

4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.

5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.

6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.

7. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.

8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة.

### 4.2.2 أهمية التدقيق الداخلي

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي مع التوسع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت، وسعيها المستمر إلى تقويم هذه الأنشطة وتطويرها ورفع كفايتها الإنتاجية، وأيضا نظرا للخدمات التي تقدمها وظيفة المراجعة الداخلية للإدارة [1] والممثلة في :

خدمات وقائية : التأكد من وجود حماية كافية للأصول، وحماية السياسات والخطط من الانحراف عند التطبيق؛

خدمات تقويمية : قياس وتقويم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛

خدمات تطويرية : تقديم الاقتراحات لتطوير وتحسين الأنظمة داخل المنشاة.

### 5.2.2 عوامل تطور وازدياد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي :

وهناك العديد من العوامل التي تضافرت وساعدت على نمو وتطور وازدياد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي منها:

1. انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة، نتج عن كبر حجم المشروعات وتناثرها جغرافيا إلى أن فوضت الإدارة العليا الإدارات المركزية في بعض السلطات، وعلى الرغم من تفويض السلطات، إلا أنه ما يزال يترتب على تلك

الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة، وحتى تتمكن الإدارة من الرقابة كان لابد من استحداث وسيلة رقابية تحقق ذلك مثل التدقيق الداخلي.

2. كبر حجم المشروعات الحديثة وتعقد عملياتها، نتيجة كبر حجم المشروعات وظهور شركات المساهمة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد عملياتها وجنسية مالكيها وانتشار فروعها في دول العالم المختلفة أدى إلى ظهور الحاجة التحقيق الرقابة على تلك الفروع وزيادة قدرة الإدارة على مراقبة جميع النشاطات.

3. . التحول إلى التدقيق الاختبارية، لقد ترتب على كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها وزيادة حجمها أنه لم يعد المراجع قادرا على القيام بالتدقيق الكامل، وبدأ المراجع يتحول إلى نظام التدقيق الاختياري أي الاعتماد على عينه تمثل المجموع الكلي والتي تفترض أنه أصدق مثيل ولكي يتحقق الغرض السابق لابد من توافر نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن أهم الركائز التي يستند عليها قيام نظام سليم للرقابة الداخلية وهو وجود مراجعة داخلية بالمنشأة.

4. ظهور المنشآت ذات الفروع والشركات متعددة الجنسيات، إن كبر حجم المشروعات ترتب عليه إنشاء فروع لها في مناطق مختلفة ومتباعدة، وقد بدأت الإدارة المركزية لهذه المنشآت في استخدام المراجع الداخلي للسفر إلى مقر الفروع لمتابعة أعمالها، وسمي المراجع بالمراجع المتجول، وسرعان ما طلبت الإدارة من المراجع خدمات أخرى للإدارة، مثل إيضاح مدى الالتزام بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات.

### 6.2.2 أنواع التدقيق الداخلي

(1) التدقيق الداخلي المالي

(2) التدقيق الداخلي التشغيلي

(3) التدقيق الداخلي لأغراض خاصة

# الفصل الثالث

# منهجية الدراسة

- تمهيد
- أسلوب الدراسة
- مجتمع الدراسة
- خطوات بناء الاستبانة
- أداة الدراسة
- اختبار التوزيع الطبيعي
- المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
- صدق الاستبانة
- ثبات الاستبانة

## 1.3تمهيد

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة.

ويتناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها .كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تتعلق بتصميم أداة الدراسة، والأدوات التي استخدمت لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

## 2.3أسلوب الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقًا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

**لقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:**

1. **المصادر الثانوية** :تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ووالمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية** :لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على مجتمع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

## 3.3مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات الظاهرة المتمثلة في المدققين الداخليين في الإدارات العامة أو الإقليمية -بالنسبة لبنك اليمن والكويت ، والمدققين الخارجيين الذين يتولون مهام الفحص والمراجعة في تلك البنوك بالإضافة إلى مفتشي سلطة النقد المكلفون بأداء مهمة التفتيش والمراقبة على تلك البنوك .

هذا وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 20 استبانه لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع 87 استبانه على مجتمع الدراسة ليصبح مجموع الاستبيانات الموزعة 107 استبانه، وتم استرداد 102 استبانه.

## 4.3خطوات بناء الاستبانة

تم بناء الاستبانة من خلال:

1- الاطلاع على الأدب الإداري و المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2-تحديد المحاور الرئيسة التي تشملها الاستبانة.

3-تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

4-تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية بعد عرضها على المشرف مرات عديدة وإجراء التعديلات المناسبة.

## 5.3أداة الدراسة

تم إعداد استبانة حول" **إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية** (دراسة تطبيقية في مكاتب المحاسبين و القانونيين و المراجعين و المدققين)

"، حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل

المستجيب.

**وقد قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة هي:**

**الجزء الأول :**تعريف المستجيب بموضوع وهدف الدراسة.

**الجزء الثاني :**وهو عبارة عن الخصائص الشخصية عن المستجيب) اسم المؤسسة، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة الوظيفية)

**الجزء الثالث :**وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث تتكون الاستبانة من 59 فقرة موزعة على ( 4 ) محاور هي-:

**المحور الأول :خصائص أعضاء لجنة المراجعة** ، ويتكون من ( 14 ) فقرة.

**المحور الثاني :مهام ومسئوليات لجنة المراجعة،** ويتكون من ( 33 ) فقرة.

**المحور الثالث :صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة،** ويتكون من (5 ) فقرات.

**المحور الرابع :آلية عمل لجنة المراجعة،** ويتكون من (7 ) فقرات.

مع ملاحظة أن عدد فقرات المحور الثاني أكبر من عدد فقرات باقي المحاور، وذلك بسبب أن هذا المحور يعالج موضوعين وهما مهام لجنة المراجعة بالنسبة للتدقيق الداخلي، ومهام لجنة المراجعة بالنسبة للتدقيق الخارجي، فضلاً عن تعدد وتنوع مهام ومسئوليات لجنة المراجعة بشكل عام.

**الطبيعي التوزيع اختبار Normality Distribution Test**

تم استخدام اختبار كولمجوروف –سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test(K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.2).

**(جدول3.2 )**

**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي**

| م | المحور | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|
| .1 | خصائص أعضاء لجنة المراجعة | *0.001 |
| .2 | مهام ومسئوليات لجنة المراجعة | *0.005 |
| .3 | صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة | *0.000 |
| .4 | آلية عمل لجنة المراجعة | *0.000 |
| | **جميع محاور الدراسة** | *0.023 |

* البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة= a 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول ( 3.2 ) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محاور الدراسة كانت أقل من مستوى الدلالة a = 0.05 وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المحاور لا يتبع التوزيع الطبيعي لذلك سيتم استخدام الاختبارات غير المعملية للإجابة على فرضيات الدراسة.

**6.3المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) the Social Statistical Package for Sciences حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية غير المعملية،

وذلك حسب اختبار التوزيع الطبيعي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي :وهي تستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد في وصف مجتمع الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية Method) ( Split Half لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، حيث يعمل هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.
4. اختبار الإشارة في حالة عينة واحدة(Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك .ويتم استخدمه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
5. اختبار مان – وتني( Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
6. اختبار كروسكال – والاس (Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

## 7.3صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

**صدق أداة الدراسة**

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين متخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات التمهيد حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية و الموضحة في الملحق رقم (3)

**2–صدق المقياس**

**أولاً الاتساق الداخلي :Internal Validity**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانه وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

**ثانياً :الصدق البنائيStructure Validity**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

**3- ثبات الاستبانةReliability**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

**أولاً :نتائج الاتساق الداخلي**

يوضح الجدول ( 3.3 ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

**(جدول3.3 )**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور**

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية. | .526 | *0.001 |
| .2 | يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. | .302 | *0.049 |
| .3 | عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية. | .307 | *0.037 |
| .4 | يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية. | .762 | *0.000 |
| .5 | تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية. | .674 | *0.000 |
| .6 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة. | .750 | *0.000 |
| .7 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية(قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التدفق النقدي). | .696 | *0.000 |
| .8 | تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء. | .471 | *0.003 |
| .9 | عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في البنك كاف لممارسة دورها بفاعلية. | .420 | *0.006 |
| .10 | تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة. | .699 | *0.000 |
| .11 | تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية. | .715 | *0.000 |
| .12 | يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة . | .546 | *0.001 |
| .13 | يستدعى المدقق الداخلي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة . | .667 | *0.000 |
| .14 | يتم بشكل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام و مسئوليات لجنة المراجعة. | .788 | *0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني يوضح الجدول ( 3.4 ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

**جدول(3.4 )**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور**

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها. | .768 | *0.000 |
| .2 | تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال. | .693 | *0.000 |
| .3 | تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة. | .302 | *0.039 |
| .4 | تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة. | .560 | *0.000 |
| .5 | تشرف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية. | .613 | *0.000 |
| .6 | تقوم لجنة المراجعة بمتابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك. | .534 | *0.001 |
| .7 | تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المدقق الداخلي. | .311 | *0.034 |
| .8 | تقوم لجنة المراجعة بترشيح تعيين مدير التدقيق الداخلي. | .366 | *0.017 |
| .9 | تقوم لجنة المراجعة بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك. | .405 | *0.009 |
| .10 | من مهام اللجنة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإعفاء. | .380 | *0.012 |
| .11 | تشارك لجنة المراجعة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي . | .482 | *0.002 |

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .12 | تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك. | .641 | *0.000 |
| .13 | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه. | .468 | *0.002 |
| .14 | تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك. | .361 | *0.017 |
| .15 | تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم. | .470 | *0.002 |
| .16 | تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي. | .600 | *0.000 |
| .17 | ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة. | .414 | *0.007 |
| .18 | تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي. | .614 | *0.000 |
| .19 | تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي. | .682 | *0.000 |
| .20 | تقوم لجنة المراجعة في البنك بدعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي. | .806 | *0.000 |
| .21 | تقوم لجنة المراجعة بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي. | .735 | *0.000 |
| .22 | توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي . | .700 | *0.000 |
| .23 | تشرف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي. | .661 | *0.000 |
| .24 | تدرس لجنة المراجعة في البنك خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدما مدقق الحسابات الخارجي. | .767 | *0.000 |
| .25 | تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة ، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك. | .732 | *0.000 |
| .26 | تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية. | .796 | *0.000 |
| .27 | تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء إدارة البنك لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهام التدقيق. | .700 | *0.000 |
| .28 | تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين | .615 | *0.000 |

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| | إدارة البنك ومدقق الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي. | | |
| 29. | تقوم لجنة المراجعة في البنك بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أي قضيا مهمة. | .653 | *0.000 |
| 30. | تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك. | .684 | *0.000 |
| 31. | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة نتائج التدقيق. | .752 | *0.000 |
| 32. | ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة المراجعة. | .639 | *0.000 |
| 33. | تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي. | .723 | *0.000 |

• الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث يوضح الجدول ( 3.5 ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

**جدول(3.5 )**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور**

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| 1. | يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية. | .839 | *0.000 |
| 2. | تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك. | .774 | *0.000 |
| 3. | تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالبنك. | .843 | *0.000 |
| 4. | تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية. | .872 | *0.000 |
| 5. | تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها. | .709 | *0.000 |

• الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الرابع يوضح الجدول ( 3.6 ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

**جدول(3.6 )**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور**

| م | الفقرة | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية. | .791 | *0.000 |
| .2 | يصادق مجلس إدارة البنك على ميثاق لجنة المراجعة. | .801 | *0.000 |
| .3 | يتضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها. | .888 | *0.000 |
| .4 | يتضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة. | .750 | *0.000 |
| .5 | توفر لجنة المراجعة الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسئولياتها. | .867 | *0.000 |
| .6 | تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام. | .816 | *0.000 |
| .7 | يتم نشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك. | .757 | *0.000 |

• الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ويبين الجدول ( 3.7 ) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية0.05 =α وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (3.7)

معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانه

| م | المحور | معامل سبيرمان للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | خصائص أعضاء لجنة المراجعة | .773 | *0.000 |
| .2 | مهام ومسئوليات لجنة المراجعة | .946 | *0.000 |
| .3 | صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة | .765 | *0.000 |
| .4 | آلية عمل لجنة المراجعة | .824 | *0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

**8.3 جودة ثبات الاستبانة Reliability**

بالنسبة لمراقبين الجودة الإداريين يقصد جودة الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة فكانت جميع الآراء بالنسبة للإداريين والمحاسبين نفس الشي وذألك من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها .

# الرابع الفصل

# تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

**المبحث الأول**

- **تمهيد**
- **الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة**
- **اختبار فرضيات الدراسة .**

**المبحث الثاني**

- **النتائج والتوصيات .**
- **الدراسات المقترحة.**

## المبحث الأول

## إجراءات الدراسة الميدانية

### إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

### منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية.**

### مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من مجموعة من المحاسبين القانونيين والمراجعين والمدققين، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي تلك الجهات، وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (50) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (100%)، ، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل العدد كامل (50)

## مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

**مقياس ليكرت**

عند

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

اختيار الباحثات الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

**جدول (1) يوضح الوزن النسبي**

| مسلسل | الدرجة اللفظي | الوزن النسبي من - إلى | النسبة 100% |
|---|---|---|---|
| 5 | عالية | 5.00 -4.20 | 100 % |
| 4 | مرتفعة | 4.20 -3.40 | 89.8% |
| 3 | متوسطة | 3.40 -2.60 | 68.5% |
| 2 | منخفضة | 2.60 –1.80 | 49.8% |
| 1 | متدنية | -1.80 1 | 31.7% |

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد )، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة

من 68% وأقل من 84% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

**صدق اداة الدراسة:**

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

**اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:**

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

**جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث**

| م | المحـــــــور | عدد الفقرات | معامل الثبات Alpha |
|---|---|---|---|
| 1 | خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي | 8 | .881 |
| 2 | التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي | 6 | 854. |
| 3 | توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.. | 8 | 880. |
| | **مجموع متوسط جميع المحاور** | **32** | **919.** |

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

**الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:**

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **" إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية"**

، وشمل ذلك:

**1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:**

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

**2- المتوسط الحسابي:**

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

**3- الانحراف المعياري:**

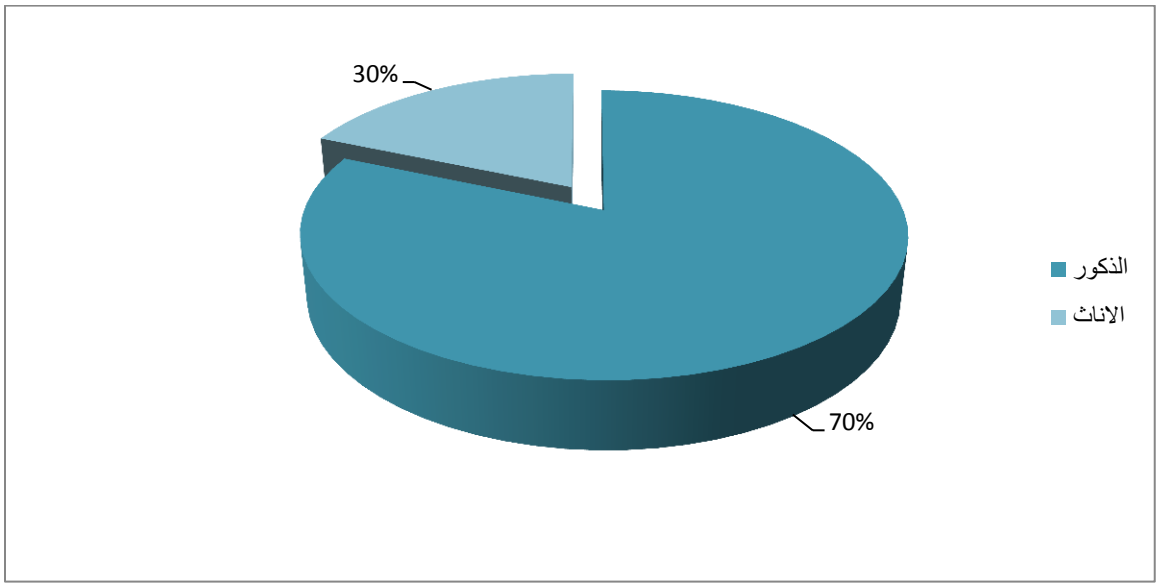
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

**أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:**

**- متغير النوع:**

**جدول رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة**

| النوع | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 35 | %70 |
| انثى | 15 | %30 |
| **الإجمـــــــالي** | 50 | 100% |



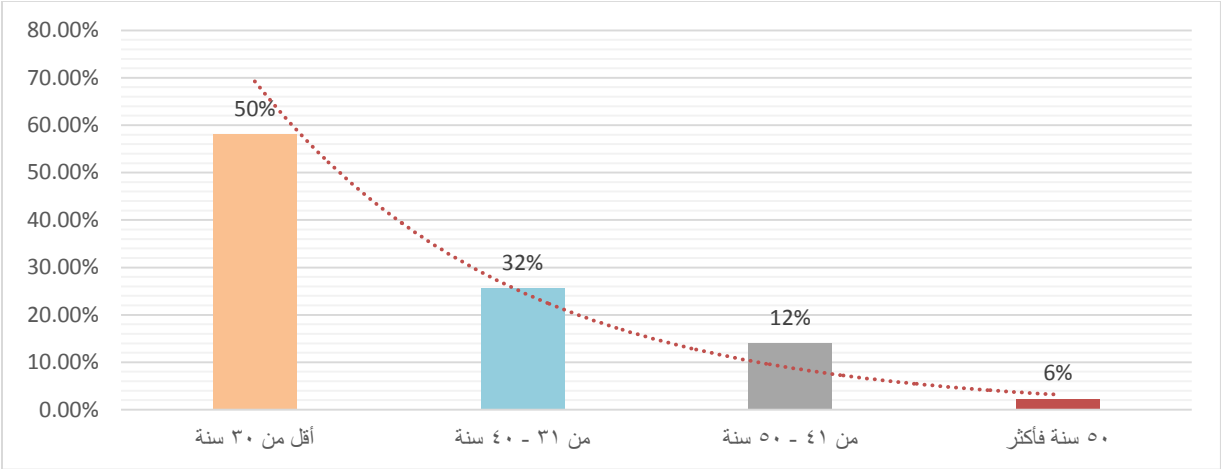

**شكل رقم (1) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة**

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (35) يمثلون ما نسبته 70% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (15) وبنسبه 30%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

**- متغير العمر:**

**جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة**

| العـــــمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 25 | 50% |
| من 31 – 40 سنة | 16 | 32% |
| من 41 – 50 سنة | 6 | 12% |
| 50 سنة فأكثر | 3 | 6% |
| **الإجمـــــــالي** | 50 | 100% |



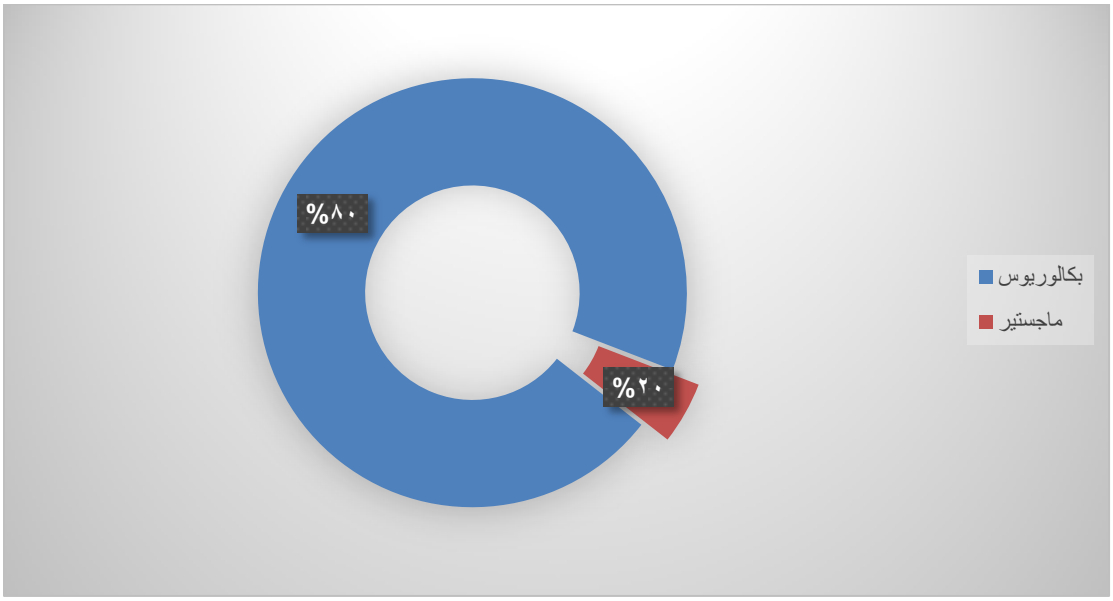

**شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة**

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 50% بتكرار بلغ (25)، ثم فئة العمر (من 31 – 40 سنة) بنسبة 32% وبتكرار بلغ (16)، ثم فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 16% وبتكرار بلغ (6) وأخيراً فئة العمر (50 سنة فأكثر) بنسبة 6%وبتكرار بلغ (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة).

**- متغير المؤهل العلمي:**

**جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 40 | %80 |
| ماجستير | 10 | %20 |
| **الإجمالي** | 50 | %100 |



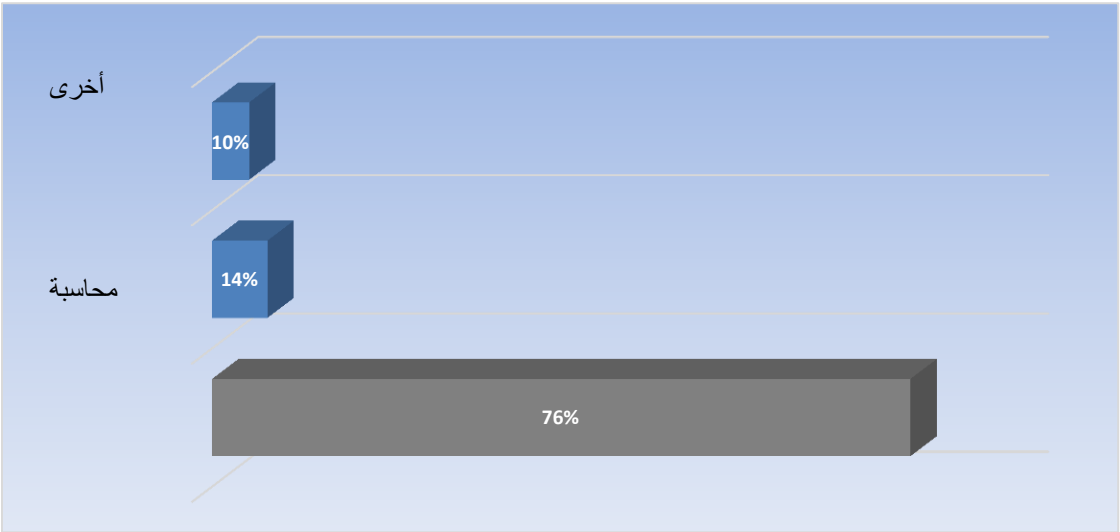

**شكل رقم (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي**

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 80% وبتكرار بلغ (40)، واخيراً فئة المؤهل (الماجستير) بنسبة 20% وبتكرار بلغ (10)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

**- التخصص العلمي**

**جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إدارة أعمال | 38 | %76 |
| محاسبة | 7 | %14 |
| أخرى | 5 | %10 |
| **الإجمالي** | **50** | **%100** |



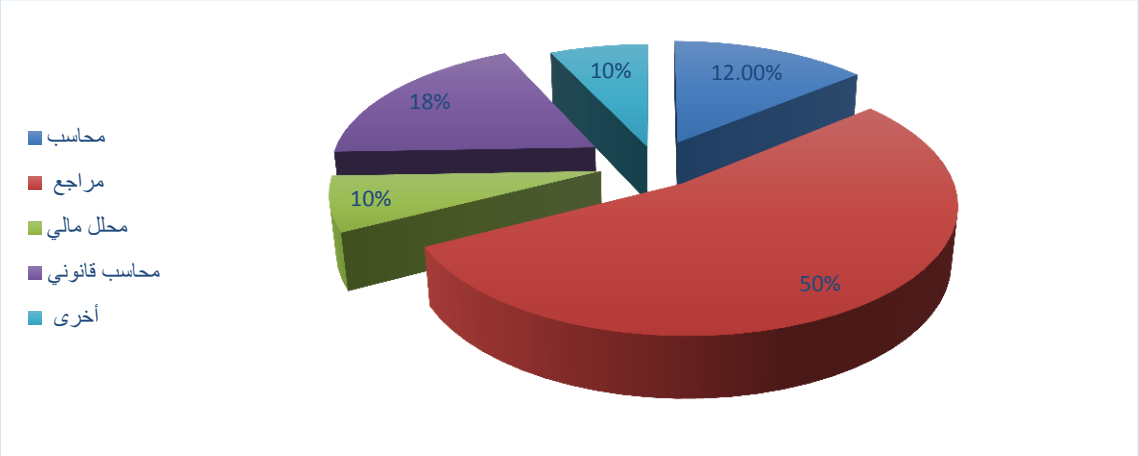

**شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي**

يتبين من الجدول رقم (6)، والشكل (4) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (إدارة اعمال) بنسبة 76% وبتكرار بلغ (38)، يليه فئة التخصص ( محاسبة) بنسبة 14% وبتكرار بلغ (7)، واخيراً فئات التخصصات العلمية المختلفة (أخرى) بنسبة 10% وبتكرار بلغ (5) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي محاسبة.

**- المركز الوظيفي**

**جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي**

| المركز الوظيفي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسب | 6 | %12 |
| مراجع | 25 | %50 |
| محلل مالي | 5 | %10 |
| محاسب قانوني | 9 | %18 |
| أخرى | 5 | %10 |
| **الإجمالي** | 50 | %100 |



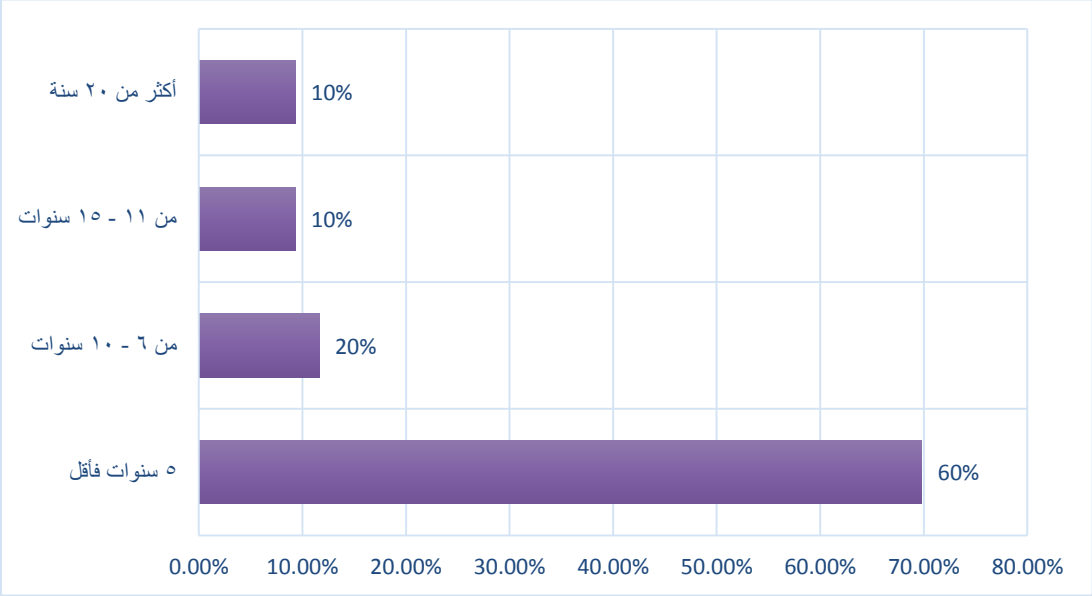

**شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي**

يتبين من الجدول رقم (7)، والشكل (5) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مراجع) بنسبة 50% وبتكرار بلغ (25)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب قانوني) بنسبة 18% وبتكرار بلغ (9)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب) بنسبة 14% وبتكرار (6)، واخيراً فئاتين المركز الوظيفي (محلل مالي، ووظائف أخرى) بنسبة 10% وبتكرار بلغ (5)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مراجع).

## - عدد سنوات الخبرة:

**جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 5 سنوات فأقل | 30 | 60% |
| من 6 – 10 سنوات | 10 | 20% |
| من 11 – 15 سنوات | 5 | 10% |
| أكثر من 20 سنة | 5 | 10% |
| **الإجمالي** | 50 | 100% |




**شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة**

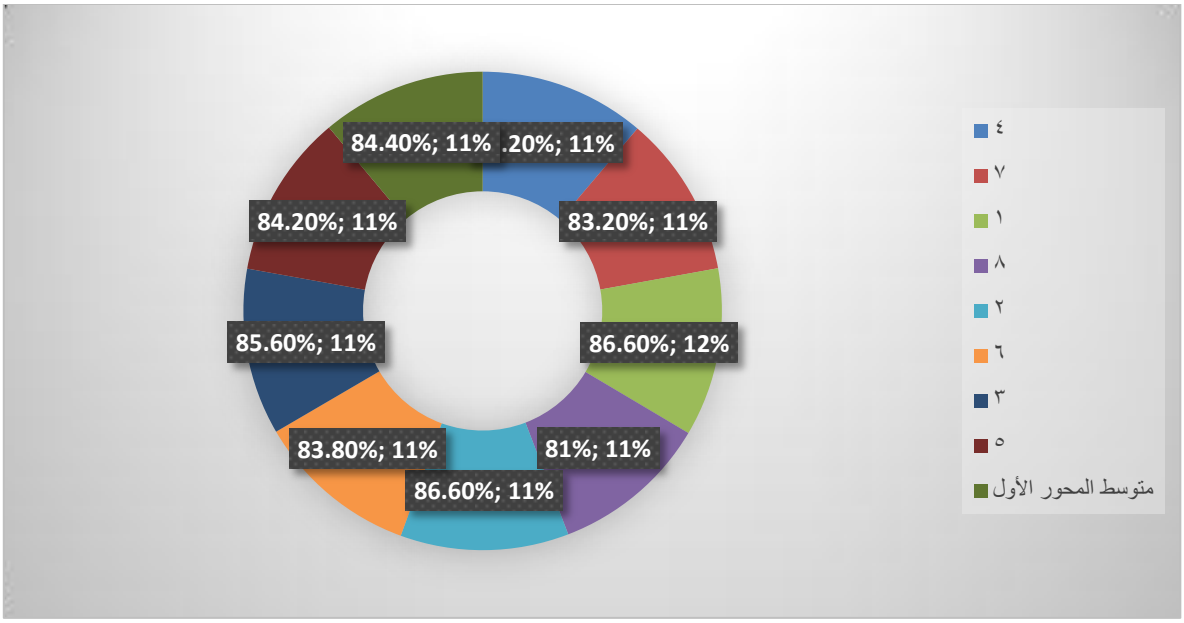
يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) بنسبة 60% وبتكرار بلغ (30)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 6– 10 سنوات) بنسبة 20% وبتكرار (10)، واخيراً فئاتين سنوات الخبرة (من 11– 15 سنوات، أكثر من 20 سنة) بنسبة 10% وبتكرار (5)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

## ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

### 1- المحور الأول: خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي.

**الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول**

| رقم الفقرة | الفـــــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية. | 4 | 4.26 | 0.693 | %85.2 | عالي |
| 2 . | يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين | 7 | 4.16 | 0.871 | %83.2 | مرتفع |
| 3 | عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات . مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية | 1 | 4.33 | 0.778 | %86.6 | عالي |
| 4 | يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية | 8 | 4.05 | 0.815 | %81 | مرتفع |
| 5 | تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية | 2 | 4.33 | 0.865 | %86.6 | عالي |
| 6 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة | 6 | 4.19 | 0.824 | %83.8 | مرتفع |
| 7 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي. . | 3 | 4.28 | 0.666 | %85.6 | عالي |
| 8 | تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء | 5 | 4.21 | 0.914 | %84.2 | عالي |
| | **متوسط المحور الأول** | | **4.22** | **0.561** | **%84.4** | **عالي** |




**شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول**

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.22)، والنسبة المئوية (84.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (3) والتي تنص على (**عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية**) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (**تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية**) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (**يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي.**) بمتوسط حسابي (4.28)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (**تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.**) بمتوسط حسابي (4.26)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (**تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء**) بمتوسط حسابي (4.21)، وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرة (6) والتي تنص على (**يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة**) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (4.19)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (**يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين**) حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (4.16)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (**يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية**) حصلت على الترتيب(الثامن) بمتوسط حسابي (4.05)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوثين.

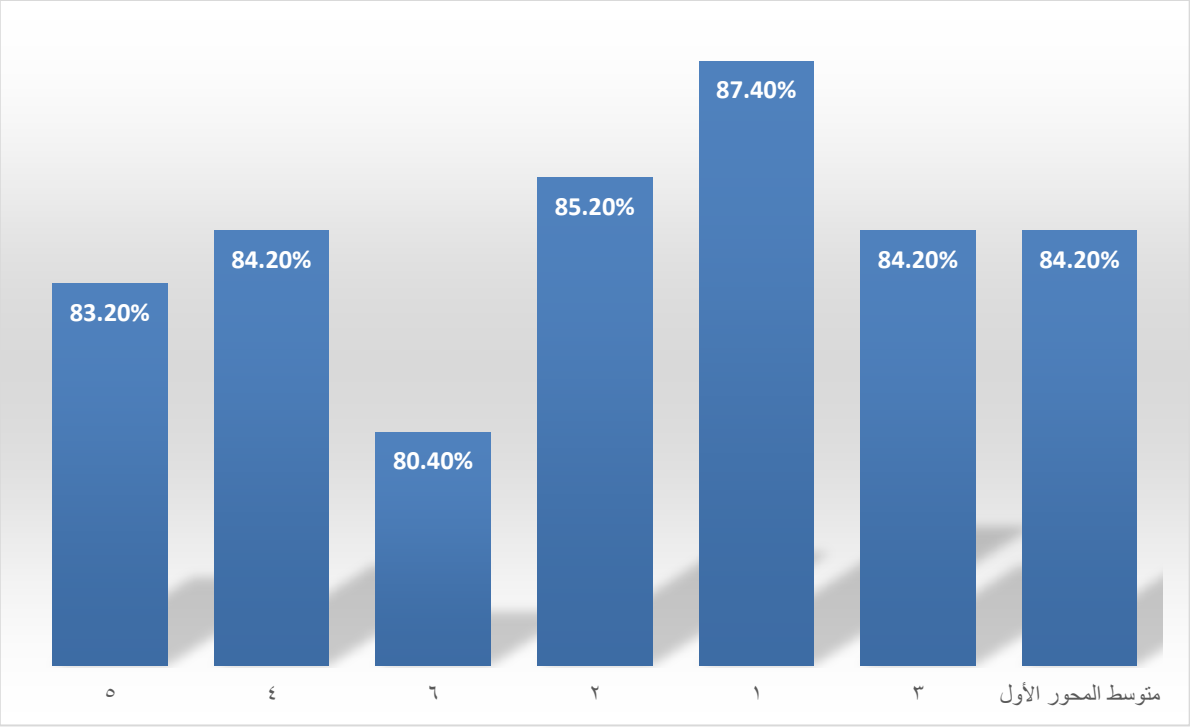
وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.22) وبانحراف معياري (0.561) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك اثر بين خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي**

**2- المحور الثاني: التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

**الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة**

**لفقرات المحور الثاني**

| رقم الفقرة | الفـــــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.** | 5 | 4.16 | 0.898 | %83.2 | مرتفع |
| 2 | **تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.** | 4 | 4.21 | 0.773 | %84.2 | عالي |
| 3 | **تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.** | 6 | 4.02 | 0.771 | %80.4 | مرتفع |
| 4 | **تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية** | 2 | 4.26 | 0.658 | %85.2 | عالي |
| 5 | **يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .** | 1 | 4.37 | 0.655 | %87.4 | عالي |
| 6 | **توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.** | 3 | 4.21 | 0.709 | %84.2 | عالي |
| | متوسط المحور الثاني | | **4.21** | **0.527** | **%84.2** | **عالي** |




**شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني**

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.21)، والنسبة المئوية (84.2%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (5) والتي تنص على (**يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .**) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.37) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (**تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية**) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.26) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (6) والتي تنص على (**توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.**حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.21) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (**تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.**) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.21) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرة (1) والتي تنص على **(تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.)** حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.16) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على **(تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.)** حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (4.02) وبتقدير لفظي (مرتفع).

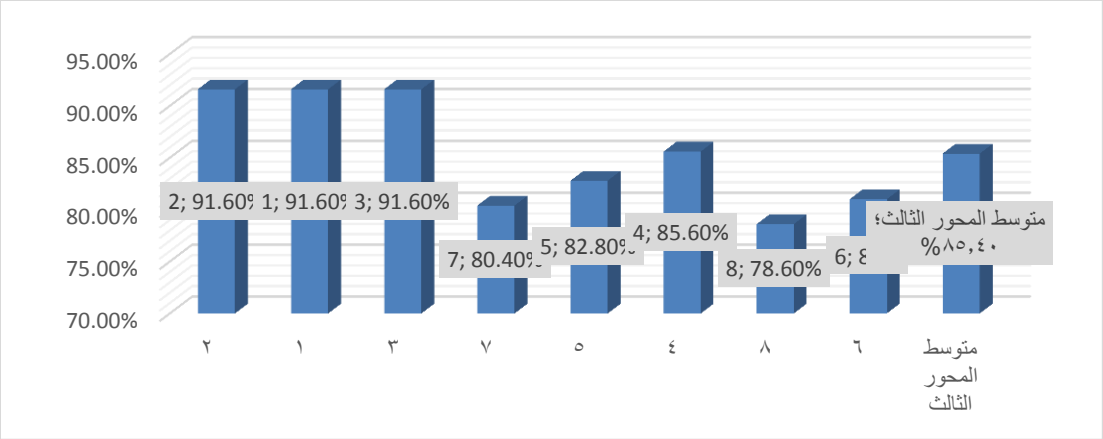
-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.21) وبانحراف معياري (0.527) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك اثر بين التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

**3- المحور الثالث: توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

**الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث**

| رقم الفقرة | الفـــــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك.** | 2 | 4.58 | 0.587 | %91.6 | عالي |
| 2 | **تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.** | 1 | 4.58 | 0.499 | %91.6 | عالي |
| 3 | **تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك.** | 3 | 4.58 | 0.587 | %91.6 | عالي |
| 4 | **تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.** | 7 | 4.02 | 0.938 | %80.4 | مرتفع |
| 5 | **تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي** | 5 | 4.14 | 0.560 | %82.8 | مرتفع |
| 6 | **ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة** | 4 | 4.28 | 0.630 | %85.6 | عالي |
| 7 | **تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي.** | 8 | 3.93 | 1.055 | %78.6 | مرتفع |
| 8 | **تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي.** | 6 | 4.05 | 0.899 | %81 | مرتفع |
| | **متوسط المحور الثالث** | | **4.27** | **0.517** | **%85.4** | **عالي** |




**شكل رقم (9) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث**

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.27)، والنسبة المئوية (85.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرات (2، 1، 3) والتي تنص على **(تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك، تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه، تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك)** حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.58) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على **(ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة)** حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.28) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على **(تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي)** حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.14) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على **(تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي.)** حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.05) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على **(تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم)** حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.02) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على **(تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي)** حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.51) وبانحراف معياري (0.606) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين ان هناك اثر بين توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

**ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:**

**الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام**

| م | المحاور | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي** | 2 | 4.22 | 0.561 | %84.4 | عالي |
| 2 | **التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي** | 3 | 4.21 | 0.527 | %84.2 | عالي |
| 3 | **توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.** | 1 | 4.27 | 0.517 | %85.4 | عالي |
| | **المتوسط العام لجميع المحاور** | | 4.24 | 0.456 | **%84.8** | عالي |

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـــــ " **إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية** "، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.456)، ودرجة قياس (عالية)، حيث حصل المحور الأول: **خصائص اعضاء لجان ومراقبين**

**لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي المالي** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.561) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: **التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي** على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.527) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثالث: **توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي** على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.517) وتقدير لفظي (عالي).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالية) على أنه يوجد **اثر إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية**

**رابعاً: اختبار الفرضيات:**

**4- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **بين** خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي.

وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج لاختبار المال ومجالات التنمية الاقتصادية

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **لا يوجد اثربين خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي** | 43 | 4.2238 | 0.56138 | 4.663 | 42 | 0.000 |

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **بين** خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص

على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **بين** خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي

**النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة بين التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج لاختبار المشكلات التي تواجه اعمال الزكاة والتنمية الاقتصادية

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لا يتم تطبيق **التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.** | 43 | 4.2054 | 0.52684 | 5.344 | 42 | 0.000 |

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة بين التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه يوجد أثر ذو دلالة بين التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

**1- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي

وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (15) يبين نتائج لاختبار السبل والوسائل التي يمكن من خلاله تنمية وتطوير أموال الزكاة ومجالات التنمية

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لا تتوافر **الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي** | 43 | 4.2703 | 0.51678 | 6.795 | 42 | 0.000 |

الاقتصادية.

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

## خامساً: اختبار صدق أداة الدراسة:

**جدول رقم (16) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية**

| م | المحـــــــور | عدد الفقرات | معامل بيرسون |
|---|---|---|---|
| 1 | **خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي** | 8 | .736** |
| 2 | **التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي** | 6 | .691** |
| 3 | **توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.** | 8 | .696** |
| | **الدرجة الكلية** | **32** | **.863** |

** عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq$ ، 0.001 )

من خلال الجدول رقم (13) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq$، 0.01 )، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الد

## المبحث الثاني

## النتائج والتوصيات

### 1.2.4 النتائج

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي في بنك اليمن والكويت من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك والمدققين الخارجيين في شركات التدقيق ومفتشي سلطة النقد، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. اتفقت آراء كل من مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على أهمية ودور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.
2. يتوفر بشكل عام في أعضاء ادارة مراقبين الجودة و لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، مع ملاحظة أنه من أقل فقرات هذا المحور موافقة هي الفقرة الثالثة" عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة يتم عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية"، وهذا يعكس عدم وجود معايير واضحة بخصوص الاستقلالية.
3. يلتزم أعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي حددتها سلطة النقد، مع وجود تفاوت نسبي في درجات الموافقة على بعض الفقرات وكان من أكثر فقرات هذا المحور موافقة هي" :تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي، تدعم لجنة المراجعة استقلال المدقق الداخلي، تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس أدارة البنك ."بينما من أقل فقرات هذا المحور موافقة هي" :إشراف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي، تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي، تحدد لجنة المراجعة راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك."

4. تتمتع لجان المراجعة بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام، حيث تستطيع الاطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك وكذلك الحصول على أية معلومات من الإدارات التنفيذية، وأنها تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس إدارة البنك لحضور اجتماعاتها.
5. تبين أن لدى لجان المراجعة في البنوك آليات عمل معينة، وكان من أكثرها موافقة وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام تلك اللجان ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، وكان من أقلها موافقة هو أن لجنة المراجعة لا تقوم بإصدار تقرير سنوي بالمهام المنجزة خلال العام ونشره ضمن التقارير التي يصدرها البنك.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية).

### 2.2.4 التوصيات

على ضوء ما تقدم في هذه الدراسة، نوصي بما يلي:

1. ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان مراقبين الجودة والتأكيد على عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية، وعلى سلطة النقد اليمنية أن تضع شروطاً واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات.
2. التأكيد على ضرورة وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعلية.
3. استمرار التأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات المصرفية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.
4. يجب أن يتضمن ميثاق لجنة المراجعة المهام والصلاحيات بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية، حتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط.
5. ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.
6. ضرورة أن تكون إدارة التدقيق الداخلي تابعة مباشرة إلى لجنة المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها.
7. ضرورة أن يكون للجنة المراجعة دوراً في التوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي

وتحديد أتعابه وآليات الاستغناء عن خدماته.

8. ضرورة أن تمتد صلاحية لجنة المراجعة ليكون لها دوراً مهماً في تحقيق الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.
9. إصدار تشريع يلزم جميع الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجنة مراجعة وأن يكون من شروط تداول أسهمها في بورصة اليمنية للأوراق المالية هو تشكيل لجنة مراجعة.

### 3.2.4 الدراسات المقترحة

1. دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.
2. دراسة تحليلية للشركات التي يوجد لديها لجنة مراجعة والشركات التي لا يوجد لديها لجنة مراجعة.
3. مجالات مساهمة لجان الجودة في الحد من إدارة الأرباح.
4. تأثير خصائص لجنة المراجعة في جودة التقارير المالية.
5. دور لجان المراجعة في الحد من التأثير السلبي للأدارة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

# مراجع الدراسة

**أولاً :المراجع العربية.**

**ثانياً :المراجع الأجنبية.**

**ثالثاً :المواقع الإلكترونية0**

## أولاً :المراجع العربية


1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،" المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين"، 1998
2. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،" مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين، عمان ، ألأردن،2001.
3. الفرح، عبد الرزاق محمد سعيد داود،" **مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية تحليلية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب،2001
4. الاتحاد الدولي للمحاسبين والإداريين" **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة والتأكيد .وقواعد أخلاقيات المهنة**"، غزة، فلسطين،2005
5. الارياني، معمر محمد عبد الله،" **مدى تطبيق المبادئ العامة لحوكمة الشركات في المصارف التجارية اليمنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية .والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن ،2008 .
6. الذنيبات، علي،" **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية :نظرية وتطبيق**"، الطبعة الثالثة، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع،2010

**7-**ابو عجيلة-د/عماد محمد حمدان **جودة التطبيق في الاردن واثرها في ادارة جودة الارباح 2012**

**8-** احمد-سامح محمد رضا **اثر جودة المراجعة في جودة الارباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية 2012**

**9-** ابراهيم – شيماء محمد **التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي 2013**

10-جميل –ماجد بطرس **تقييم اداء اجهزة التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية المتعارف عليها 2014**

## ثانيا :المراجع الأجنبية


1. Abbott, L.J., Parker,S. and Peters, G.F, **"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement"**, A Study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations, 2002. Available: http:// www.ssrn.com.

2. Al-Mudhaki, J. and Joshi, P. L. "**The Role and Functions of Audit Committees in the Indian Corporate Governance"** Empirical Findings, International Journal of Auditing, Vol,8, Issue, 1, pp.33-47, 2004.

3. Andrew, R. Goddard and Carol, Masters. **"Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies"**. Managerial Auditing Journal, Vol. 15, No.7, pp: 358-371, 2000.

4. Anderson, Urton, CH. 4 **"Assurance and Consulting Services"**. p79-129, 2003.

5. Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley, **"Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach"**,10th ed, 2010**.**

6. Blue Ribbon Committee (BRC), "**Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committee**", New York, NY: New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers, 1999. Available at: http// www.nyse.com/pdfs/blueribb.pdf.com

7. Cadbury Committee, **"The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: Report of the Financial Aspects of Corporate Governance"** , Gee Publication, London, 1992. Available at: http:// www.ecgn.org/docs/codes/cadbury.pdf.

8. Collier, P.A, **"Audit Committees in Major UK Companies"**, Managerial Auditing Journal, Bradford: Vol, 8, Issue.3, pp: 25-30,1993.

9. DeZoort, F.T. Hermanson, D.R. Archambeault, D.S and Reed. S.A, **"Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of Empirical** Committee Literature". Journal of Accounting Literature, Vol, 21. pp: 38-75, 2002

**10.**Felo, A. J., Krishnamurthy, F. And Solieri, S. A," **Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting: AnEmpirical Analysis"**, 2003. http:// www.ssrn.com

**11.**Institute of Internal Auditors IIA, " **Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing"**, 2004. http: // www.theiia.org

**12.** Kevin, L.J, **"The Effects of Internal Audit Outsourcing on Financial Statement Users' Cofidence in their Protection from Fraudulent Financial Reporting"**, 2000. http://library.tamu.edu/ UMI Microform.

**13.** Kuppusamy, K. N.M. and Shanmugan.B:**''Audit Committees in Malaysia and the Blue Ribbon Committee Report: a Comparative Study''**, International Journal of Management.Vol.20, No.4, pp: 509-514, 2003.

**14.**Persaud, S. and Mason, A. "**Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it"**, Canadian Fundraiser, 2000. http://www.vancouver.volanteer.ca.

15. Read, W.J. and Raghunandan, K. **"The State of Audit Committees"**,Journal of Accountancy,Vol,191, Issue.5, pp.57-60, 2001.

**ثالثاً :المواقع الإلكترونية :**

**- Organization for economic co-operation and development:**

**http://www.oecd.org**

**- Palestinian monetary authority:**

**http:// www.pma.ps**

**-Palestinian Central Bureau of Statistics :**

**http://www.pcbs.gov.ps**

# ملاحق الدراسة

- **ملحق رقم (1 )طلب تحكيم الاستبانة.**
- **ملحق رقم (2 )الاستبانة.**

الجمهورية اليمنية

جامعة المستقبل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم إدارة أعمال

## الاستبيـــــــــان

**تحية طيبة وبعد .....**

في إطار إنجاز مذكرة البكالوريوس في العلوم المالية تحت عنوان :

# ( إدارة مراقبي الجودة وأثرها في دعم الية التدقيق الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية)

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على أراء ومقترحات مؤسستكم المتعلقة بموضوع الدراسة، حول ما تتضمنه من تساؤلات.

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من الدراسة، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج بهذه الدراسة في أحسن شكل، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمية فقط .

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذه الدراسة .

**اعداد الباحثين /**
**عزالدين محمد الغيل**
**سالـــي شعفل مصلح الدميني**

**مروى عبدالعزيز الحمادي**

**سارة محمـد الغسالي**
**إبتسام محمـد البلطة**

❖ المعلومات الشخصية :

1. **الجنس :**

( ) ذكر ( ) انثى

2. **العمر :**

( ) اقل من 30 سنة. ( ) 30 – 40 سنة .

( ) 41 – 50 سنة . ( ) 51 سنة فاكثر .

3. **المؤهل العلمي :**

( ) ثانوي . ( ) بكالوريوس .

( ) ماجستير ( ) دكتوراه .

( ) أخرى .

4. **التخصص العلمي :**

( ) اداره اعمال . ( ) محاسبة . ( ) علوم مالية ومصرفية

( ) أخرى .

5. **المسمى الوظيفي :**

( ) مدير مالي . ( ) محاسب . ( ) مراجع .

( ) محلل مالي . ( ) محاسب قانوني ( ) أخرى .

6. **سنوات الخبره :**

( ) 5 سنوات فاقل . ( ) 6 – 10 سنوات ( ) 11 -15 سنة

( ) 16 -20 سنة . ( ) اكثر من 20 سنة .

**بيانات استمارة الاستبانة: أرجو أن نحظى بمعرفتكم وخبرتكم في التأشير بعالمة (√ ) داخل المربع المناسب المقابل**

**المحور الاول : خصائص اعضاء لجان ومراقبين لجان المراجعة في التدقيق الداخلي والخارجي .**

| ت | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة المنشاءة مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية. | | | | | |
| 2 | يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين . | | | | | |
| 3 | عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية | | | | | |
| 4 | يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية | | | | | |
| 5 | تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية | | | | | |
| 6 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة | | | | | |
| 7 | يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي. | | | | | |
| 8 | تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء | | | | | |

**المحور الثاني : التزام لجان المراقبة الجودة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

| ت | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال. | | | | | |
| 2 | تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة. | | | | | |
| 3 | تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة. | | | | | |
| 4 | تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية | | | | | |
| 5 | يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة . | | | | | |
| 6 | توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي. | | | | | |

**المحورالثالث : توفر الصلاحيات اللازمة للمراقبة الجودة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.**

| ت | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك. | | | | | |
| 2 | تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه. | | | | | |
| 3 | تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك. | | | | | |
| 4 | تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم. | | | | | |
| 5 | تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي | | | | | |
| 6 | ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة | | | | | |
| 7 | تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي. | | | | | |
| 8 | تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي. | | | | | |

# الـــــــخاتـــمة

نتمنى ان نكون قد وفقنا في عملنا هذا واعطينا

الموضوع حقه وما توفيقنا إلا بالله ونرجوا ان ينال

أستحسانكم